وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ١٣ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

وزير الطاقة السعودي: مستعدون لزيادة أو خفض إنتاج النفط وفقاً لمقتضيات السوق

الظهران: ميرزا الخويلدي

الشرق الأوسط

أكّد وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، (الاثنين) استعداد المملكة لزيادة أو خفض إنتاج النفط وفقاً لمقتضيات السوق، وقال إن قرار وقف خطط «أرامكو» توسيع طاقتها الإنتاجية يرجع إلى التحول في مجال الطاقة، مضيفاً أن الطلب على النفط يفوق باستمرار بعض التوقعات، وأن المملكة لديها الكثير من الطاقة الفائضة لدعم سوق النفط. كما أكد وزير الطاقة السعودي أن تحالف «أوبك +» مستعد لتعديل سياسة إنتاج النفط في أي وقت، مشيراً إلى أن بيانات «أوبك» دقيقة بشأن الإنتاج.

وتظهر أرقام «أوبك» أن الطلب على النفط بلغ مستوى غير مسبوق وتجاوز 102 مليون برميل يومياً العام الماضي.
وقال الأمير عبد العزيز بن سلمان في كلمة له خلال فعاليات «المؤتمر الدولي لتكنولوجيا البترول» الذي بدأ أعماله في مركز «الظهران إكسبو»: «إننا مستعدون لزيادة الإنتاج أو خفضه في أي وقت مهما كانت ظروف السوق»، موضحاً أن «مهمتنا في (أوبك) أن نكون منتبهين لأي تحركات في السوق»، داعياً الدول المنتجة للالتزام بالإنتاج اليومي المحدد.

وأكد على أن السعودية تحترم قرارات «أوبك» في الاستقرار النفطي بالأسواق العالمية، وأنها ملتزمة بالقرارات الصادرة عن المنظمة.

وشدّد وزير الطاقة السعودي على أن تحقيق أمن الطاقة مسؤولية الجميع، وقال إن «أمن الطاقة مسؤولية الجميع، وليس مسؤولية السعودية فقط، بل مسؤولية جميع دول (أوبك) وجميع منتجي النفط».

وأكد وزير الطاقة السعودي أن المملكة لديها الكثير من الطاقة الفائضة لإنتاج النفط، وذلك بعدما أعلنت السعودية وهي أكبر دولة مُصدرة للنفط في العالم أواخر الشهر الماضي عن خطط مفاجئة لتقليص خططها لرفع الطاقة الإنتاجية على المدى الطويل. وقال وزير الطاقة السعودي في «المؤتمر الدولي لتكنولوجيا البترول» في الظهران: «نحن مستعدون للتعديل بالرفع أو الخفض في أي وقت، مهما كانت مقتضيات السوق»، وفي إشارته إلى وقف خطط «أرامكو» توسيع طاقتها الإنتاجية، قال وزير الطاقة: «أعتقد أننا أجلنا هذا الاستثمار لأننا ببساطة... نشهد تحولاً»، مضيفاً أن «أرامكو» لديها استثمارات أخرى لتنفيذها، منها استثمارات في النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة المتجددة.

ومضى يقول: «نراقب أسواق الطاقة بشكل مستمر، وسنقوم باتخاذ ما يتطلبه السوق، ونعمل حالياً على طرح مناقصات لنحو 30 غيغاواط من الطاقة الشمسية».

وبيّن أن المحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يومياً، جاء بسبب عملية التحول، والتحول يعني أن شركة «أرامكو السعودية» كانت شركة نفطية، والآن أصبحت شركة للطاقة بشكل عام، لديها استثمارات في النفط والغاز وفي البتروكيماويات، وغيرها.

وقال الأمير عبد العزيز بن سلمان، إن السعودية ستصبح الدولة التي تستغل موارد الطاقة كافة، ونعمل حالياً على طرح مناقصات لنحو 30 غيغاواط من الطاقة الشمسية، وهذا أكثر مما تعمل عليه ألمانيا.

وأضاف وزير الطاقة السعودي «نحن نوفر ما بين 950 ألفاً ومليون برميل نفط يومياً؛ لأننا نتحول إلى اقتصاد يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة والغاز... ولدينا احتياطي غاز كبير في الجافورة».
كما أضاف «نحترم قرارات (أوبك) في الاستقرار النفطي في الأسواق العالمية»، مشيرا إلى أن السعودية ستصبح الدولة التي تستغل موارد الطاقة العالمية كافة.

وكانت الحكومة السعودية وجهت في 30 يناير (كانون الثاني) الماضي شركة «أرامكو» بوقف خطتها لرفع طاقة إنتاج النفط، وإلى استهداف طاقة إنتاج قصوى مستدامة عند 12 مليون برميل يومياً.

وأشار وزير الطاقة إلى أن المملكة لديها طاقة نفطية فائضة توفر وسيلة تحوط «ضخمة» من أي اضطرابات كبيرة في الإمدادات العالمية بسبب صراعات أو كوارث طبيعية.

ويشارك في المؤتمر 250 شركة، فيما تتناول جلساته الكثير من أوراق العمل التي تغذي الابتكار في مجال تكنولوجيا البترول.
من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية» أمين الناصر إنه يتوقع أن يرتفع الطلب على النفط خلال العام الحالي إلى 104 ملايين برميل يومياً، وإلى 105 ملايين برميل يومياً في 2025، وقال إنه لا يتفق مع التوقعات بأن يصل الطلب إلى الذروة في أي وقت قريب.

وخلال مشاركته في «المؤتمر الدولي لتكنولوجيا البترول» الذي بدأ أعماله في مركز «الظهران إكسبو»، قال الناصر إن «استهلاك الطاقة في عام 2025 سيتغير بشكل كامل، وسيعتمد على العرض والطلب».
وأضاف خلال المؤتمر الدولي لتقنية البترول، أن «أرامكو» تفي بوعودها في توفير الطاقة، وتبحث عن رفع الطاقة الاستيعابية والإنتاج اليومي.

مضيفاً أن «أرامكو» تسعى للبحث عن مصادر ومستثمرين أكثر في الهيدروجين والغاز والنفط وجميع مصادر الطاقة، مع التركيز على المهمة الأساسية وهي الاستمرارية في الإنتاج والنمو في الغاز والنفط وجميع مصادر الطاقة.

وأضاف أنه سيكون هناك تطور في كل مجالات الطاقة وليس فقط في مجال واحد مثل الهيدروجين أو الغاز وغير ذلك، حيث يوجد تطور كبير في الطاقة الشمسية، ولا يوجد أي دمج مهم حتى الآن، مشيراً إلى أن «أرامكو» تعتزم الاستثمار في التقنيات الحديثة والطاقة.
وذكر أن السعودية تعمل على رفع الطاقة المتجددة ودعم الهيدروجين وتوفير الطاقة وتخزينها، وهذه كلها تعد استثمارات كاملة.

وأشار إلى أن «أرامكو» تبحث عن المهارات والابتكار والقدرة على التطوير في المستقبل، مبيناً أن الشركة ستستمر بوصفها شركة إنتاج طاقة، وقد تؤسس شركات تقنية ومؤسسات ربحية، وتنظر في مختلف الصناعات، حيث تعد مؤسسة متكاملة بإمكانها النمو في أي مجال آخر، ما يساعدها محلياً وعالمياً، ويضيف قيمة للشركة.

أمير الشرقية يدشن المؤتمر الدولي لتكنولوجيا البترول

الدمام - سالم السبيعي

الرياض

رعى صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز نائب أمير المنطقة الشرقية صباح أمس انطلاق المؤتمر الدولي لتكنولوجيا البترول (IPTC) في مركز الظهران.

وأكد صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية أن المؤتمر له أثر على تبادل الخبرات وإيجاد حلول علمية ومتطورة لتطوير تقنيات وتكنولوجيا البترول وفق أحدث المواصفات العالمية .

وأشاد سمو أمير المنطقة الشرقية بما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وبدعم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهم الله- من اهتمام بقطاع الطاقة والطاقة النظيفة والتقنيات المستخدمة على مستوى العالم في هذا المجال.

وعند وصول سموه تجول في المعرض المصاحب واطلع على ما تقدمه الشركات المشاركة واحدث التقنيات المعروضة.

ثم بدأ الحفل الخطابي لكلمة لرئيس لجنة «IPTC »، ثم كلمة لرئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر المهندس ناصر النعيمي، ثم تسلم سمو أمير المنطقة الشرقية وسمو نائبه هديتين تذكاريتين بمناسبة التدشين.

عبدالعزيز بن سلمان: لدينا طاقة نفطية فائضة بحالة اضطربت الإمدادات العالمية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، أمس الاثنين إن المملكة قررت وقف خططها لتوسيع طاقتها الإنتاجية النفطية بسبب تحول الطاقة، مضيفا أن المملكة لديها الكثير من الطاقة الفائضة لدعم سوق النفط، وتلقت شركة أرامكو السعودية توجيهاً حكومياً في 30 يناير لوقف خطتها للتوسع النفطي واستهداف طاقة إنتاجية مستدامة قصوى تبلغ 12 مليون برميل يوميًا، أي أقل بمقدار مليون برميل يوميًا من المستوى المستهدف الذي تم الإعلان عنه في عام 2020، والذي كان من المقرر تحقيقه في عام 2027.

وقال سموه في المؤتمر الدولي لتكنولوجيا البترول في الظهران: «أعتقد أننا قمنا بتأجيل هذا الاستثمار ببساطة لأننا نشهد تحولاً». وأضاف أن أرامكو لديها استثمارات أخرى للقيام بها، بما في ذلك النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة المتجددة، وقالت المملكة إنها تهدف إلى الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060، وتقول أرامكو إنها تريد الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية من عملياتها بحلول عام 2050.

وقال الأمير عبدالعزيز إن المملكة لديها «وسادة ضخمة» من الطاقة النفطية الفائضة في حالة حدوث اضطرابات كبيرة في الإمدادات العالمية بسبب الصراعات أو الكوارث الطبيعية. وبموجب التخفيضات المتفق عليها بين منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها بقيادة روسيا، أو أوبك+، يقل إنتاج النفط السعودي بنحو ثلاثة ملايين برميل يوميا عن طاقته القصوى المستدامة البالغة 12 مليون برميل يوميا، مما يجعلها أكبر حائز للطاقة الفائضة في العالم. وأضاف «نحن مستعدون للتغيير صعودا وهبوطا مهما كانت مقتضيات السوق»، وانتقد القرار الذي نسقته وكالة الطاقة الدولية في 2022 بإطلاق النفط من احتياطيات الطوارئ بهدف تهدئة الأسعار العالية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

الطاقة المستدامة

وقال إن مهمتنا في المملكة العربية السعودية مع الأوبك وشركائها يجب أن نتأكد ونعمل على أن تكون الطاقة المستدامة مستقرة بشكل عام وكما قلت مسبقا سنحتاج الكثير من الوقت لتحقيق بعض الأهداف التي تحدثنا عنها لأنه ستكون هناك أزمات سواء كما حدث في سبتمبر عام 2019 عندما مرت البلاد بمشكلة نفطية اقتصادية ليومين أو أكثر وهذا يريك كيف أن الموضوع متجدد وجميع الأحداث تؤثر بشكل أو بآخر وأن أمن الطاقة لا يرتبط فقط بالمملكة بل بجميع الدول المنتجة.

وكشف وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، الأسباب التي دفعت حكومة المملكة إلى وقف خطة زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 13 مليون برميل يوميًا. وقال: «لقد قمنا بتأجيل هذا الاستثمار (زيادة القدرة الإنتاجية بمقدار مليون برميل يوميًا) ببساطة لأننا نتحول، والتحول يعني أن شركة النفط (أرامكو) تتحول من شركة هيدروكربونات إلى شركة طاقة».

وشدد الأمير عبدالعزيز بن سلمان على أن قرار أرامكو وقف توسيع طاقتها الإنتاجية يرجع إلى التحول في مجال الطاقة، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة. وأضاف: «القرار لا يعني أننا نتخلى عن النفط، لا يعني أننا لا نستعمل الحفارات، إنه ليس قرارًا متسرعًا، فلقد أجرينا أكبر مراجعة من حيث السعة في عام 2021، بعد 8 أشهر من المراجعة التفصيلية».

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان في جلسة نقاشية ضمن فعاليات المؤتمر الذي تحتضنه مدينة الظهران في السعودية، إن أرامكو لا تتخلى بالضرورة عن التوسع، وإن المملكة تراجع قراراتها باستمرار لضمان استقرار أسواق الطاقة. وأضاف أن أمن الطاقة في السبعينيات والثمانينيات كان يعتمد بشكل كبير على النفط، وسيكون أمن الطاقة المستقبلي معتمدًا على مصادر الطاقة المتجددة وصناعة التعدين.

وكانت شركة أرامكو قد فاجأت صناعة النفط الشهر الماضي بإعلانها أنها لن تمضي قدمًا في خططها لتعزيز الطاقة الإنتاجية بنحو 8% إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027. ويقول وزير الطاقة، إن المملكة توفر ما بين 950 ألف برميل يوميًا ومليون برميل يوميًا، في إطار خطتها للتحول إلى اقتصاد يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة والغاز، قائلًا: «لدينا الكثير من الغاز من الجافورة»، وهو مشروع تطوير غير تقليدي.

وأضاف الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن «أمان الطاقة ليس مهمة المملكة لوحدها، ونحترم قرارات أوبك في الاستقرار النفطي في الأسواق العالمية»، مؤكداً أن الطلب على النفط يفوق باستمرار بعض التوقعات، مشددًا على أن السعودية ستصبح الدولة التي تستغل موارد الطاقة كافة.

وقال، إن المملكة تحترم قرارات أوبك لاستقرار النفط في الأسواق العالمية، مشيرًا إلى أن التحالف منتبه لأيّ تحركات في السوق، ومستعد للزيادة أو النقصان في أيّ وقت، مهما كانت مقتضيات السوق. وأشار إلى أن القطاع قد يواجه تحديات أسوأ نتيجة الأزمات الجيوسياسية، داعيًا الجميع إلى الابتكار في تحقيق أمن الطاقة، الذي يعدّ مسؤولية الجميع. وأضاف: «نراقب أسواق الطاقة بشكل مستمر، وسنتخذ ما تتطلبه السوق، ونعمل حاليًا على طرح مناقصات لنحو 30 غيغاواط من الطاقة الشمسية، وهذا أكثر مما تعمل عليه ألمانيا».

من جهته قال الرئيس التنفيذي لأرامكو أمين الناصر، متحدثا في نفس الحدث، إنه يتوقع أن يرتفع الطلب على النفط إلى 104 ملايين برميل يوميا هذا العام وإلى 105 ملايين برميل يوميا في 2025، مما قلل من التوقعات بأن يصل إلى ذروته في أي وقت قريب. وتظهر أرقام أوبك أن الطلب على النفط بلغ مستوى قياسيا يتجاوز 102 مليون برميل يوميا العام الماضي.

وقال نبحث عن الاستمرارية في الإنتاج والنمو في الغاز والنفط وجميع مصادر الطاقة، وقال: « يجب أن نركز في نفس الوقت على قدراتنا الأساسية بأن نفي بوعودنا في توفير الطاقة ونبحث عن رفع الطاقة الاستيعابية والإنتاج اليومي، وضرب المثل باستخدامات الهيدروجين وسعره غال بنحو 400 دولار للبرميل الواحد وتكمن المشكلة في إمكانيات إيصاله لأوروبا فنحن نبحث عن مصادر أكثر وعن مستثمرين أكبر في الهيدروجين والنفط والغاز أيضاً وفي نفس الوقت يجب أن تركز أكثر على مهمتنا الأساسية للاستمرارية في الإنتاج والنمو في الغاز والنفط وجميع مصادر الطاقة، والاستهلاك ليس فقط بالاعتماد على ما يحدث في العالم بشكل كامل، وفي عام 2025 سيتغير الاستهلاك بشكل كامل ويعتمد على العرض والطلب.

النفط يبدأ الأسبوع منخفضاً مع تهدئة مخاوف إمدادات الشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الاثنين مما هدأ قليلا المخاوف بشأن الإمدادات من الشرق الأوسط. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 29 سنتا، بما يعادل 0.4 بالمئة، إلى 81.90 دولارا للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 28 سنتا، أو 0.4 بالمئة، إلى 76.56 دولارا للبرميل. وبينما ظلت المخاوف بشأن الإمدادات في الشرق الأوسط مرتفعة نسبيًا، إلا أن الأخبار الواردة من الولايات المتحدة خففت بعض المخاوف. وزادت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات النفط والغاز الطبيعي إلى أعلى مستوياتها منذ منتصف ديسمبر، مما قد يشير إلى زيادة في الإنتاج. وعاد الإنتاج المحلي الأسبوع الماضي إلى مستوى قياسي بلغ 13.3 مليون برميل يوميا.

ولا تزال المخاوف بشأن الطلب قائمة، حيث قالت مسؤولة في بنك الاحتياطي الفيدرالي إنها ليست مهتمة بالتوصية بخفض سعر الفائدة، مما يزيد من الجوقة بشأن المزيد من كبح التضخم. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إبطاء النمو الاقتصادي، مما يحد من الطلب على النفط.

وكانت ساعات التداول في آسيا ضعيفة حيث إن معظم المنطقة بما في ذلك الصين وهونغ كونغ واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وفيتنام وماليزيا مغلقة لقضاء العطلات. والأسواق المالية في البر الرئيسي للصين مغلقة بمناسبة عطلة السنة القمرية الجديدة وستستأنف التجارة يوم الاثنين 19 فبراير. وستستأنف التجارة في هونغ كونغ يوم 14 فبراير.

واقتربت شركة دايموند باك إنرجي، المنافسة للنفط الصخري في الولايات المتحدة، وشركة إنديفور إنيرجي ريسورسز من وضع اللمسات النهائية على صفقة نقدية وأسهم بقيمة 25 مليار دولار تقريبًا من شأنها إنشاء شركة للنفط والغاز تبلغ قيمتها أكثر من 50 مليار دولار.

وقالت المصادر إن شركة دايموند باك يمكن أن تعلن عن صفقة يوم الاثنين من شأنها أن تمنح مساهميها أكثر من نصف الشركات المندمجة، والتي ستصبح أكبر منتج للنفط في حقل الصخر الزيتي في حوض بيرميان. وستكون الشركة المندمجة ثالث أكبر منتج للنفط والغاز في حوض بيرميان، وهو أكبر حقل نفط أميركي يمتد بين غرب تكساس ونيو مكسيكو. وستكون أحجام النفط والغاز لديها خلف إكسون موبيل، وشيفرون، واللتين أعلنتا عن صفقات دمج حديثة.

وقال دان بيكرينغ، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة بيكرينغ إنيرجي بارتنرز: «هذا رمية قدم من حيث تداخل المساحة وملاءمتها». وأضاف أن الشركة المندمجة ستحل محل شركة بايونير ناتشورال ريسورسيز، التي استحوذت عليها إكسون، باعتبارها أكبر منتج منفرد لحوض بيرميان. ويتماسك منتجو حوض برميان في سباق لتأمين مخزون الحفر المستقبلي والإنتاج من أكبر حقل نفط في الولايات المتحدة. وقال محللون إن الصفقة من المرجح أن تضع ضغوطا إضافية على الشركات المتبقية لتتحد من أجل زيادة الكفاءة والحجم.

وقال أندرو ديتمار، نائب الرئيس الأول في شركة إنفيروس لتحليل البيانات، إن الصفقات المستقبلية من غير المرجح أن تتطابق مع الحجم الهائل لصفقات الصخر الزيتي في حوض بيرميان في الأشهر الأخيرة. واستبعد أي عطاءات منافسة لشراء إنديفور. وقال «إن مخزونهم عالي الجودة للغاية مما سيجعل الشركات المندمجة استثمارا جذابا للغاية في وول ستريت». وقال محللو بنك إيه ان زد، النفط يتراجع مع تقدم محادثات السلام في الشرق الأوسط، وسط توازن العرض والطلب في السوق. وقالوا، انخفضت أسعار النفط، مع انخفاض خام برنت إلى ما دون 82 دولارًا للبرميل وخام غرب تكساس الوسيط إلى ما يقرب من 76 دولارًا، بعد ارتفاعه بنسبة 6.3 % الأسبوع الماضي وسط تقدم محادثات غزة. ومن العوامل التي تساهم في انخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن يصل إنتاج حوض بيرميان إلى مستوى قياسي يبلغ 6.4 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية عام 2024، مما يزيد من العرض العالمي. وفي تحول للأحداث مؤخرًا، شهد سوق النفط تراجعًا طفيفًا عن مكاسب الأسبوع الماضي، حيث بدأت التطورات الجيوسياسية بين إيران وغزة في الظهور. شهد خام برنت انخفاضًا يصل إلى 0.8 %، منخفضًا عن مستوى 82 دولارًا، بعد مكاسب قوية بنسبة 6.3 % في الأسبوع السابق. وبالمثل، تراوح سعر خام غرب تكساس الوسيط حول 76 دولارًا، مما يعكس حساسية السوق للأحداث العالمية.

ويؤكد سلوك سوق النفط في الآونة الأخيرة على التوازن الدقيق بين التوترات الجيوسياسية وديناميكيات السوق الأساسية. وعلى الرغم من الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط، فإن مزيجاً من العرض العالمي الوفير والطلب غير المؤكد، وخاصة من الصين، كان سبباً في إبقاء أسعار النفط ضمن نطاق ضيق نسبياً هذا العام.

ومن الجدير بالذكر أن إنتاج حوض بيرميان، وهو عنصر حاسم في إنتاج النفط الأميركي، من المتوقع أن يصل إلى رقم قياسي جديد بحلول نهاية عام 2024، مع زيادة بنسبة 5 % تقريبًا إلى 6.4 مليون برميل يوميًا. ومع ذلك، فإن توقعات الطلب من الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، لا تزال هشة. يشير محللو مجموعة جولدمان ساكس إلى مخاطر الجانب السلبي المحتملة، بما في ذلك الارتفاع في مبيعات السيارات الكهربائية ومعنويات المستهلكين، مما قد يؤثر بشكل أكبر على الطلب العالمي على النفط. ويوجه المستثمرون ومراقبو السوق انتباههم الآن إلى التقارير القادمة من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والوكالة الدولية للطاقة. ومن المتوقع أن تسلط هذه التقارير الضوء على التوازن المعقد بين العرض والطلب في سوق النفط العالمية، مما يوفر المزيد من الأدلة حول اتجاه أسعار النفط.

بالنسبة للمستثمرين النشطين في الأسواق الأميركية، فإن الأحداث الجارية في الشرق الأوسط وتأثيرها على أسعار النفط تمثل تحديات وفرصًا. ويؤكد الوضع الحالي أهمية البقاء على اطلاع بالتطورات الجيوسياسية وفهم آثارها المحتملة على ديناميكيات السوق. ومع تطور الوضع، من الأفضل للمستثمرين الحفاظ على نهج متوازن ومستنير، والإبحار في موجات تقلبات السوق مع مراقبة الأحداث المباشرة وأساسيات السوق الأساسية.

تواجه الولايات المتحدة عقبات في إعادة ملء احتياطي النفط الاستراتيجي بالخام الخفيف، وسط إنتاج قياسي من النفط وتحديات التصدير. ويتجاوز إنتاج النفط الأميركي 13 مليون برميل يوميا، مع وجود بنية تحتية كبيرة للتخزين والنقل تتكيف مع متطلبات السوق واللوائح البيئية.

وشهد قطاع النقل (التخزين وخطوط الأنابيب) عمليات اندماج واستحواذ وتوسعات، لا سيما استجابة لطلب الوقود المتجدد. وتضمنت حلول التخزين الإبداعية خلال تخمة النفط في عام 2020 استخدام خزانات التكسير بالقرب من مركز كوشينغ وتخزين الزيت على السفن، مما يسلط الضوء على قدرة الصناعة على التكيف.

وفي عصر أصبح فيه أمن الطاقة مرادفاً للأمن القومي، تواجه الولايات المتحدة تحدياً هائلاً في إعادة ملء احتياطيها النفطي الاستراتيجي، وهو أكبر مخزون حكومي من النفط على مستوى العالم. وقد واجهت هذه المهمة، الشبيهة بخلط الزيت والخل، عقبات غير متوقعة، الأمر الذي كشف عن التعقيدات التي تحيط بإدارة أصول الطاقة الوطنية في مشهد عالمي سريع التغير.

واتخذت إدارة بايدن، ردا على الهزات الجيوسياسية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، قرارا تاريخيا بالإفراج عن 180 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط. وقد استلزمت هذه الخطوة، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية، منذ ذلك الحين إعادة تعبئة الاحتياطيات بشكل استراتيجي. ومع ذلك، فإن الطريق إلى تجديد الموارد لم يكن سلسًا على الإطلاق، حيث واجهت وزارة الطاقة عقبات تشغيلية ولوجستية، خاصة فيما يتعلق بنوع النفط الخام المناسب للتخزين.

وفي قلب هذه القضية يكمن ما يسمى بالنفط الخام الخفيف، الذي يتم إنتاجه في الغالب في حوض إيجل فورد في تكساس. ويطرح هذا النوع من النفط، وهو أخف من الماء، تحديات في المزج مع الخامات الأكثر كثافة الموجودة حاليًا في الاحتياطي الاستراتيجي للنفط. لكن، تجربة وزارة الطاقة الأخيرة مع إلغاء عقد بقيمة 108 ملايين دولار مع مجموعة ماكواري المحدودة، بسبب إدراج زيت إيجل فورد، تؤكد على المآزق اللوجستية التي تواجهها الإدارة. وجاء إنهاء العقد، بالاتفاق المتبادل، بعد إدراك أن طبيعة حوض إيجل فورد فائقة الخفة لن تمتزج جيدًا مع المخزونات الحالية في الاحتياطي.

وقد دفع هذا الحادث وزارة الطاقة إلى مراجعة أحكام الشراء، مما أدى فعلياً إلى تهميش مجموعة واسعة من النفط الخام الخفيف المنتج في الولايات المتحدة. والأصناف المستبعدة، التي يرغب فيها المشترون الأجانب والتي لعبت دورًا أساسيًا في تحقيق رقم قياسي للتصدير السنوي في عام 2023، تجد نفسها الآن على خلاف مع المتطلبات الاستراتيجية المحلية. ويعكس التكوين الحالي للاحتياطي الاستراتيجي، الذي يضم زيوتاً أثقل من المكسيك وإيران ومصادر أخرى، استراتيجيات الشراء من العقود الماضية، عندما تم ملء الكهوف الجوفية في الاحتياطي لأول مرة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل إدارة بايدن ملتزمة بإعادة تخزين الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، مع إصدار مناقصة حديثة لشراء 3 ملايين برميل من الخام عالي الكبريت للتسليم في يوليو. وحتى الآن، حصلت وزارة الطاقة على 20.1 مليون برميل واستلمت ما يقرب من 4 ملايين برميل من خلال التبادلات مع شركات النفط، بما في ذلك عمالقة الصناعة مثل إكسون موبيل كورب، وفيليبس 66، وشل بي إل سي.

زيادة مرتقبة لعمليات الاندماج والاستحواذ في صناعة النفط والغاز مع انخفاض الفائدة خلال 2024

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون في قطاع النفط، أن تسجل عمليات الاندماج والاستحواذ في صناعة النفط والغاز، زيادة بشكل أكبر في عام 2024 مع انخفاض أسعار الفائدة.

وقال لـ«الاقتصادية» ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة، «إن عمليات الاندماج والاستحواذ سجلت سلسلة صفقات ضخمة بين منتجي النفط والغاز خلال العام الماضي»، ويرجح مزيد من الصفقات خلال العام الجاري.

وسلط الضوء على أن صناعة النفط والغاز شهدت موجة من الاندماجات في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك شراء شركة إكسون موبيل شركة بايونير للموارد الطبيعية مقابل 60 مليار دولار، واستحواذ شركة شيفرون على شركة هيس مقابل 53 مليار دولار.

هوبر أشار إلى أن زيادة الاستثمارات النفطية هي قضية محورية لأوبك وكافة المنظمات المعنية بالطاقة، لتحقيق أمن إمدادات موارد الطاقة المختلفة.

من جانبه، أرجع روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، الضعف الحالي في الطلب على النفط، إلى صيانة المصافي، لكنه أكد أن آفاق السوق إيجابية في بقية العام.

شتيهرير أشار في حديثه لـ«الاقتصادية» إلى أن فائض النفط العالمي الذي تشهده السوق حاليا يرجع إلى الضعف الموسمي في يناير، إذ يتوقع أن يكون هذا الفائض مؤقتا ويتحول إلى عجز قدره 1.6 مليون برميل يوميا في فبراير الجاري.

وبحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، فإن إنتاج النفط الخام سجل أعلى مستوى له على الإطلاق في ديسمبر بأكثر من 13.3 مليون برميل يوميا، لكنه انخفض إلى 12.6 مليون برميل يوميا في يناير «بسبب عمليات الإغلاق المرتبطة بالطقس البارد».

ويوفر استعداد منظمة أوبك برفع أو خفض إنتاج النفط في أي وقت مهما كانت مقتضيات السوق، الأمان والاستقرار لأسواق النفط.

وهنا تقول أرفي ناهار المختصة في شؤون النفط والغاز، «إن رسائل الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي إلى السوق كانت إيجابية ومطمئنة»، موضحة أن قرار السعودية التخلي عن خططها لتوسيع طاقتها الإنتاجية من النفط الخام هو نتيجة لتحول الطاقة.

وأشارت إلى إعلان شركة أرامكو السعودية العملاقة أنها ستقوم بتحديث خطط إنفاقها الرأسمالي للعام في مارس المقبل، عندما تعلن نتائجها المالية لعام 2023.

الإمارات ملتزمة العمل مع «أوبك بلس» لضمان استقرار سوق النفط

الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، الاثنين، إن بلاده ملتزمة العمل مع الشركاء في تحالف «أوبك بلس» بما يضمن استقرار سوق النفط العالمية.

وأشار المزروعي في تصريحات نقلتها وكالة أنباء الإمارات (وام)، إلى أن سوق النفط كبيرة وتدخل فيها معادلات كثيرة منها الأوضاع الجيوسياسية التي يشهدها العالم.

وقال إن الإمارات تستهدف مضاعفة مشاريع الطاقة المتجددة بواقع ثلاثة أمثال بحلول عام 2030.

وأضاف أن وزارته تعمل على تحديث القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع متطلبات حكومة المستقبل بما يسهم في استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الطاقة والنقل والبنية التحتية.

ومجموعة «أوبك بلس» تضم منظمة البلدان المصدِّرة للبترول (أوبك) ومنتجين مستقلين بينهم روسيا.

العراق يؤكد التزامه بقرارات «أوبك» بشأن إنتاج النفط

الشرق الأوسط

قال وزير النفط العراقي حيان عبد الغني للصحافيين، الاثنين، إن العراق ملتزم بقرارات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) فيما يتعلق بالإنتاج وملتزم بعدم إنتاج أكثر من أربعة ملايين برميل يومياً.

وأوضح أن صادرات العراق الحالية تتراوح ما بين 3.35 مليون إلى 3.4 مليون برميل يومياً.
وقال عبد الغني، خلال افتتاح الدورة التاسعة لمعرض ومؤتمر طاقة العراق، إن استئناف صادرات النفط الخام من حقول إقليم كردستان سيتم خلال المدة القريبة القادمة. وتابع: «موضوع استئناف صادرات النفط الخام من حقول كردستان يتعلق فقط بمجرد استئناف إنتاج النفط الخام من حقول كردستان».

وذكر أن «المفاوضات مع الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الإقليم جارية باتجاه حسم الموضوع وسيتم حسم موضوع الصادرات خلال المدة القريبة القادمة».

وقال عبد الغني إن «العراق يستورد حالياً كميات لا بأس بها من الغاز من إيران لتشغيل المحطات الكهربائية، وفي حال انقطاع التجهيز من إيران لأي سبب كان فسيتم تجهيز المحطات الكهربائية من الإنتاج في العراق».

وأضاف أن «وزارة النفط حققت قفزات كبيرة في مجالات استثمار النفط الخام والغاز، وسنطرح جولة تراخيص جديدة في مجال إنتاج الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية، فضلاً عن طرح عقود جديدة في مجال الطاقة النظيفة وأخرى لإنتاج الهيدروجين الأخضر».

ويشارك في المعرض، الذي تنظمه وزارة الكهرباء العراقية على مدى ثلاثة أيام، نحو 200 شركة عراقية وعربية وأجنبية في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية والتوزيع والأعمال اللوجستية.

أمين عام «أوبك»: ميثاق التعاون المشترك يؤكد أهمية تعزيز أمن الطاقة ودعم نمو الاقتصاد العالمي

الشرق الأوسط

قال الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، هيثم الغيص إن المنظمة تُجري حالياً مشاورات مع دولٍ عدة لديها رغبة في الانضمام إلى «ميثاق التعاون المشترك»، الذي انضمت إليه البرازيل مؤخراً بما يدعم الجهود الجماعية البناءة في هذا الشأن، مشيراً إلى أنه سيتم الإعلان عن أسماء هذه الدول بعد انتهاء المشاورات التي لا تزال مستمرة. وقال الغيص إن «ميثاق التعاون المشترك» أو ما يعرف بـ«Charter of Cooperation» يهدف إلى تسهيل عملية الحوار بين الدول المشاركة فيه والدول المنتجة والمستهلكة للنفط من أجل تعزيز استقرار أسواقه والتعاون في مجالاتٍ عدة منها التكنولوجيا بما يصب في مصلحة جميع أطراف صناعة النفط.

وأضاف في تصريحات نقلتها وكالة أنباء الإمارات (وام) على هامش انعقاد القمة العالمية للحكومات أن الميثاق يؤكد على أهمية عدد من القضايا المحورية مثل تعزيز أمن الطاقة والقضاء على فقر الطاقة ودعم نمو الاقتصاد العالمي، إضافةً إلى قضايا البيئة والتغيير المناخ، مشيراً إلى أن الدول المنتجة للنفط المشاركة في الميثاق مستمرة بالتشاور وتبادل الآراء فيما يخص تطورات أسواق النفط العالمية بشكلٍ منتظم لبحث أفضل السبل لتحقيق هدف اتفاقية ميثاق «إعلان التعاون المشترك» الأهم وهو استقرار الأسواق.

تكثيف الجهود

وحول وجود أية تغيرات مستقبلية على إنتاج النفط للدول الأعضاء في المنظمة، قال هيثم الغيص إن النجاحات المتواصلة للاتفاقية حفزت الدول المشاركة في الإعلان على مواصلة تكثيف الجهود والتعاون فيما بينها لدعم استقرار أسواق النفط العالمية، وفي الوقت الحالي يوجد اتفاق ساري المفعول حتى نهاية شهر ديسمبر (كانون الأول) المقبل. وأكد أن جميع الدول المشاركة ملتزمة تماماً بالاتفاقية، خاصةً فيما يتعلق بالتخفيضات الطوعية، إضافة إلى ذلك قامت بعض الدول المشاركة في الاتفاقية - وهي السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان - بتخفيضات طوعية إضافية في الإنتاج سارية المفعول حتى نهاية شهر مارس (آذار) من هذا العام لتقديم المزيد من الدعم لأسواق النفط العالمية من أجل استقرارها.

التعاون المشترك

وأشار إلى أن اللجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج المنبثقة من اتفاقية «إعلان التعاون المشترك» عقدت اجتماعها الثاني والخمسين في الأول من فبراير (شباط) الحالي، وأشادت خلاله بنسب الالتزام المرتفعة في تخفيضات الإنتاج وشددت على أهمية الالتزام بها، إضافة إلى جاهزية الدول المشاركة في الاتفاقية لاتخاذ أية إجراءات إضافية ضرورية بناءً على تطورات الأسواق وأوضاعها، مما يدل على وحدة الصف والتماسك القوي بين الدول المشاركة في الاتفاقية وإيمانها بأهميتها. وأضاف أمين عام «أوبك» أن اللجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج لجنة مشكلة من قبل الدول المشاركة في اتفاقية ميثاق «إعلان التعاون المشترك» ومسؤوليتها مراقبة الالتزام بالتخفيضات وتطورات وأوضاع أسواق النفط العالمية وتقديم توصيات بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات لدعم استقرارها بشكلٍ دوري، وتجتمع اللجنة بانتظام كل شهرين للقيام بمهامها ويمكنها عقد اجتماع استثنائي متى تطلَّب الأمر، وتقوم الأمانة العامة لمنظمة أوبك في فيينا بمساعدة هذه اللجنة في أداء مهامها. وأضاف أن منظمة أوبك تسعى دائماً إلى تحقيق الاستقرار في السوق العالمية للنفط عبر دراسة أساسيات السوق ومتغيراتها، مثل مستويات الطلب والإمداد والاستثمارات وغيرها من العوامل لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرار الأسواق.

المتغيرات الجيوسياسية

وعن تأثير المتغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم على مشهد الطاقة العالمي خلال العام الحالي 2024، قال الغيص: «إن أسواق النفط العالمية تتأثر بشكلٍ مستمر بعوامل مختلفة منها ما يكون خارج سيطرة منظمة أوبك، ومنها ما يمكن للمنظمة أن تؤثر عليه، لذا تواصل المنظمة دورها الحيوي عبر تكثيف الجهود والتعاون بين الدول الأعضاء لدعم استقرار الأسواق عبر تزويدها بإمدادات موثوقة ومنتظمة، فمنظمة أوبك تعتمد على إدراكها لأساسيات السوق ورغم التوترات الجيوسياسية عالمياً، تسعى دائماً من خلال دولها الأعضاء إلى إمداد العالم بالنفط بشكلٍ آمن وموثوق وغير منقطع». وأشار إلى أن تقرير أسواق النفط لشهر يناير (كانون الأول) 2024 توقع أن يبلغ نمو الطلب العالمي على النفط لهذا العام أكثر من مليوني برميل يومياً مقسمة إلى نحو 300 ألف برميل يومياً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونحو مليون برميل يومياً في الدول الأخرى، لذا يرى التقرير أن الطلب العالمي الكلي على النفط سيصل إلى معدل 104 ملايين برميل يومياً في هذا العام، نتيجةً لتحسن أوضاع قطاعات الطيران والنقل البري، إضافةً إلى تعافي النشاطات المختلفة في قطاعات الزراعة والبناء والتصنيع في الدول التي لا تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأضاف أن التقديرات المبدئية لعام 2025 تشير إلى أن النمو المتوقع للطلب العالمي على النفط سيكون نحو 1.8 مليون برميل يومياً، وقدر النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 100 ألف برميل يومياً ونحو 1.7 مليون برميل يومياً في خارجها.

كوب 28

وحول إعلان «كوب 28» فيما يخص التحول التدريجي في قطاع الطاقة، قال: «منظمة أوبك ترى أن قضية تحول أنظمة الطاقة قضية هامة وذات تبعات مصيرية عدة، لذا لزم التعامل معها بواقعية وعدالة وشمولية... لذا أود أن أؤكد - كما أكدت مراراً في السابق - أنه يجب الابتعاد عن نهج الحل الواحد... بل على العكس، يجب تبني نهج يسهل من إيجاد حلول مختلفة شاملة ومسؤولة لمثل هذه المسألة الحساسة... فالهدف هنا هو خفض الانبعاثات التي تضر بكوكبنا وبيئتنا بغض النظر عن مصدر الطاقة المستخدم وليس المفاضلة بين مصادر الطاقة المختلفة والتخلي عن أحدها».

انخفاض صادرات روسيا إلى أوروبا بأكثر من الثلثين في 2023

الشرق الأوسط

أعلنت وكالة الجمارك الروسية، يوم الاثنين، أن الصادرات الروسية إلى أوروبا انخفضت بأكثر من الثلثين في عام 2023، إذ خفض الاتحاد الأوروبي بشكل كبير مشترياته من النفط والغاز الروسي.

وأوقفت دول الاتحاد الأوروبي معظم المشتريات المتعلقة بالطاقة من روسيا للضغط الاقتصادي على موسكو بعد عمليتها العسكرية في أوكرانيا.

وانخفضت صادرات روسيا إلى أوروبا بنسبة 68 في المائة في عام 2023 إلى 84.9 مليار دولار، حسب وكالة «إنترفاكس» الروسية نقلاً عن هيئة الجمارك.

وذكرت الوكالة أن الصادرات إلى آسيا، التي حلت محل أوروبا كأهم سوق للطاقة الروسية، ارتفعت بنسبة 5.6 في المائة إلى 306.6 مليار دولار.

وبعد تعرضها للعقوبات الغربية، توقفت موسكو عن نشر مجموعة واسعة من الإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك البيانات التجارية مع الدول الفردية.

مستوى قياسي

أظهرت بيانات منفصلة للجمارك الصينية أن التجارة الثنائية بين البلدين وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 240 مليار دولار العام الماضي، في ظل تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بين بكين وموسكو.

وأفاد المصرف المركزي الروسي الأسبوع الماضي، بأن أرصدة اليوان الصيني في الحسابات المصرفية الروسية تجاوزت أرصدتها بالدولار الأميركي للمرة الأولى على الإطلاق، مع اعتماد النظام المالي الروسي العملة الصينية في مواجهة العقوبات المرتبطة بوصولها إلى الدولار. وبلغ إجمالي الفائض التجاري الروسي 140 مليار دولار عام 2023، مع انخفاض بنسبة 58.5 في المائة عام 2022، ما أدى إلى تحقيق موسكو إيرادات كبيرة من الطاقة، إذ أدى هجومها على أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، بينما واصلت أوروبا شراء الطاقة الروسية معظم العام.

وتشكل صادرات الطاقة مصدراً رئيسياً لإيرادات الموازنة الروسية، إذ تدرّ مليارات الدولارات شهرياً.

كما انخفضت الواردات الروسية من أوروبا العام الماضي بنسبة 12.3 في المائة إلى 78.5 مليار دولار، في حين استمرت قيمة البضائع المشتراة من آسيا في الارتفاع، إذ ارتفعت بنسبة 29.2 في المائة إلى 187.5 مليار دولار، حسب وكالة «إنترفاكس».

ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 7.6 % في 2023

الشرق الأوسط

شهد استهلاك الغاز الطبيعي بالصين زيادة مطّردة، خلال عام 2023، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه البلاد لتعزيز التنمية الخضراء، وفقاً لبيانات رسمية. وبلغ الاستهلاك الظاهر للغاز الطبيعي، العام الماضي، 394.53 مليار متر مكعب، بزيادة قدرها 7.6 في المائة على أساس سنوي، وفقاً للمفوضية الوطنية للتنمية والإصلاح.

وفي ديسمبر (كانون الأول) 2023، ارتفع الاستهلاك الظاهر للغاز الطبيعي بنسبة 9.5 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، ليصل إلى 37.65 مليار متر مكعب، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا».

وكانت الصين قد أنتجت 229.7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2023، بزيادة قدرها 5.8 في المائة عن عام 2022، وفقاً للبيانات التي كُشف عنها سابقاً.

استراتيجية الطاقة في أوروبا وأميركا تواصل الاعتماد على الوقود الأحفوري

أحمد مصطفى
اندبندنت

لاقت استراتيجية الطاقة التي أعلنتها ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، الأسبوع الماضي انتقادات ليس فقط من الناشطين لمكافحة التغيرات المناخية والتخلي عن الوقود المنتج لانبعاثات الكربون، ولكن حتى من رجال صناعة الطاقة. وإضافة لما أعلنته ألمانيا تبدو خطط المرحلة الانتقالية لاستبدال طاقة متجددة منعدمة الانبعاثات مثل الطاقة من الشمس والرياح وحتى من الوقود النووي بالنفط والغاز في دول أوروبية والولايات المتحدة كأنها لا تسير حسب المأمول. يأتي ذلك في وقت أعلن فيه العلماء أن درجة حرارة الأرض تجاوزت معدل الزيادة بمقدار 1.5 درجة مئوية الذي اعتمد في اتفاق «باريس للمناخ» عام 2015 حداً أقصى للارتفاع، مما يعني أن تعهدات دول العالم بتحقيق أهداف المناخ للحد من الاحتباس الحراري لا تنفذ في الواقع. وجاء الإعلان عن استراتيجية الطاقة الألمانية من قبل حكومة المستشار أولاف شولتز ليثبت أكثر أن الانتقال من استخدام الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) إلى الطاقة النظيفة ليس كما كان يعد الجميع، فالخطط المستقبلية تعتمد على الغاز والنفط، وحتى الفحم الأكثر تلويثاً للبيئة وضرراً للمناخ بانبعاثاته الكربونية الأعلى من النفط، أكثر من اعتمادها على الطاقة من مصادر متجددة. واعتبر موقع «أويل برايس دوت كوم» في تقرير له أن تلك الاستراتيجية الألمانية تعبر عن واقع واضح في الاتحاد الأوروبي كله هو «الاعتراف بأن كل شيء لا يسير وفقاً للخطط».

الطاقة المتجددة لا تكفي

بحسب خطط الحكومة الألمانية الأخيرة ستعمل ألمانيا على بناء قدرة جديدة لتوليد الطاقة باستخدام الغاز الطبيعي بقدرة 10 غيغاواط، باستثمارات تصل إلى 16 مليار يورو (17.25 مليار دولار)، وكان المتوقع أن تنتهز ألمانيا التحول عن استخدام النفط والغاز، للاستثمار أكثر في الطاقة المتجددة، إلا أن الواقع أظهر عدم كفاية ذلك، حتى إن ألمانيا اضطرت إلى إعادة تشغيل محطات طاقة تعمل بالفحم كانت متوقفة، لإخراجها من الخدمة في إطار تحقيق أهداف المناخ.

قبل عامين، وبعد دخول القوات الروسية إلى شرق أوكرانيا، سارعت ألمانيا إلى التعهد بالتخلي عن الغاز الروسي، وساعد الجانب الروسي في تحقيق هذه الخطة، من خلال الحد بصورة كبيرة من تدفق الغاز عبر بعض الطرق الرئيسة، مشيراً إلى مشكلات فنية، واكتمل الأمر بالتخريب الذي وقع في خط أنابيب الغاز «نورد ستريم» في سبتمبر (أيلول) 2022، والذي أدى إلى قطع تدفق الغاز تماماً عبر خط الأنابيب الذي يغذي ألمانيا بنحو 55 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً.

هكذا بدأت ألمانيا تتأقلم، وبمساعدة الغاز الطبيعي المسال الأميركي، وتستمر في المسار الذي اعتمدته نحو التخلص التدريجي المخطط له من الطاقة النووية، لكنها ظلت تنتج الطاقة من محطات تعمل بالفحم، بسبب القلق في شأن النقص المحتمل خلال فترات ارتفاع الطلب.

لخص وزير المالية كريستيان ليندنر الوضع بصورة جيدة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي في تعليق له، حول خطط حكومة شولتز لإنهاء استخدام الفحم بحلول عام 2030، إذ قال «إلى أن يتضح أن الطاقة متاحة وبأسعار معقولة، يجب أن ننهي أحلام التخلص التدريجي من إنتاج الكهرباء باستخدام الفحم في عام 2030».

وضع أوروبي

كانت تصريحات ليندنر نذيراً بوضع أوروبي عام لا يقتصر على ألمانيا، حتى وسط التقارير عن إنتاج قياسي من الطاقة المتجددة في يناير (كانون الثاني) الماضي، على خلفية إنتاج أكبر للكهرباء باستخدام الطاقة الكهرومائية وزيادة إنتاج منشآت الطاقة الشمسية، وهكذا بدا أن التحول إلى الطاقة النظيفة، كما تصوره صناع القرار في بروكسل والعواصم الأوروبية، لم ينجح ببساطة، وفق ما يقول التقرير.

كان التوقع السائد في مؤتمرات «كوب» المتتالية هو إنتاج عشرات الغيغاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وبعض البطاريات، وبعض الطاقة النووية، باستثناء ألمانيا التي قررت إخراج محطات الطاقة النووية من الخدمة. لكن ثبت أن تلك العشرات من الغيغاواط تمثل تحدياً أكبر مما كان متوقعاً، أولاً، بسبب الكلفة الأعلى من المتوقع، وثانياً بسبب الطلب المخيب للآمال على الطاقة الشمسية، وثالثاً، لأن البطاريات على نطاق المرافق لا تزال باهظة الثمن كبديل للطاقة من الوقود الأحفوري.

كانت ألمانيا بمثابة النموذج المثالي لهذه المرحلة الانتقالية، بفضل الموارد الهائلة التي وجهتها نحو تحويل الرؤية إلى واقع، والآن بدأت تظهر التصدعات في تلك الرؤية، بعد أن أصبح أمن الطاقة مرة أخرى، كما الحال دائماً، مقدماً على الأهداف المثالية أو «المدينة الفاضلة» الخالية الانبعاثات.

تراجعت بلجيكا، التي كانت لديها خطط للتخلص التدريجي من المحطات النووية مماثلة لخطط ألمانيا عن تلك الخطط في ديسمبر (كانون الأول) من العام الماضي، أما هولندا، التي أعلنت إغلاق حقل غاز «غرونينغن» بسبب تأثيره في النشاط الزلزالي في المنطقة، فقد أعادت الإنتاج منه مرة أخرى، تحسباً لارتفاع الطلب بسبب الطقس المعتاد في ذلك الوقت من السنة.

كما كانت إسبانيا مثالاً آخر على التحول بمواردها الهائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي تستخدمها البلاد على النحو الواجب، لكنها تصدرت قائمة مستوردي الغاز الطبيعي المسال الروسي في الاتحاد الأوروبي العام الماضي، حتى عندما سعت بروكسل إلى الحد من تلك الشحنات، وكانت بلجيكا في المقدمة، إذ استوردت الدولتان كميات أكبر من الغاز الروسي المسال بنسبة 50 في المئة، في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 مقارنة بالعام السابق.

تحديات أميركية

لا يقتصر التغير في استراتيجيات الطاقة بعيداً من أهداف المناخ على أوروبا، بل إن أكبر اقتصاد في العالم في الولايات المتحدة يواجه تحديات كثيرة للمرحلة الانتقالية نحو التخلي عن النفط والغاز والفحم. وبحسب تقرير آخر من موقع «أويل برايس دوت كوم» ستنتج من التحول الكامل إلى الطاقة المتجددة حالة فوضى في أسواق العمل في الولايات المتحدة، إذ ستظهر أعداد هائلة من الوظائف ذات الأجر الجيد والوظائف الثابتة، التي تتطلب مهارات وغير ماهرة في المجتمعات القريبة من مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق المرافق العامة، على سبيل المثال، لكن في مجالات أخرى، قد يكون فقدان وظائف الوقود الأحفوري كارثياً إذا لم يعالج بشكل صحيح.

الولايات المتحدة هي موطن لنحو 1.7 مليون عامل في مجال الوقود الأحفوري، وحتى وقت قريب كان هناك نقص كبير في البيانات حول المكان الذي تتركز فيه هذه الوظائف على وجه التحديد، وأين تمثل غالبية العمل المتاح، إن لم يكن مجمله، وأي المجالات ستكون الأكثر تضرراً من تطور الطاقة المقبل؟
في حين أن طفرة الوظائف الخضراء تمثل أخباراً عظيمة للمناخ والاقتصاد بصورة عامة، فإنها لا تخفف من الرعب في الولايات التي تعتمد على الوقود الأحفوري في سبل عيشها ورفاهية مدن ومجتمعات بأكملها. تقول دراسة من معهد «ماساتشوستس للتكنولوجيا»، «إن الجهود المبذولة لاستهداف المجتمعات في قانون الحد من التضخم الأميركي تترك عدداً كبيراً من المناطق الأكثر كثافة في الكربون في البلاد في وضع أسوأ».

وأدت الزيادة السريعة في وظائف الطاقة النظيفة إلى فجوة كبيرة في مهارات العمال، وبحسب الدراسة «لن يكون الأمر سهلاً مثل أخذ كل هؤلاء العمال العاطلين من العمل في مجال الوقود الأحفوري ووضعهم في جميع مناصب الطاقة الخضراء الجديدة». وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» العام الماضي أنه «بعيداً من البناء، تتطلب مزارع الرياح والطاقة الشمسية عادة عدداً قليلاً من العمال لتشغيلها، وقد لا تقدم وظائف الطاقة النظيفة الجديدة بالضرورة أجوراً مماثلة أو تتماشى مع مهارات العمال المسرحين (من العمل في الوقود الأحفوري)».

رئيس «أرامكو» يتوقع نمواً قوياً في الطلب على النفط خلال 2024

اقتصاد الشرق

يتوقع رئيس شركة «أرامكو السعودية» الحكومية، أن يشهد الطلب العالمي على النفط عاماً آخر من النمو «القوي».

قال أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية»، في مؤتمر بمدينة الظهران يوم الإثنين: «نتوقع طلباً قدره 104 ملايين برميل من النفط هذا العام، وهذا يشكل نمواً بنحو 1.5 مليون برميل. إذاً سيكون الطلب قوياً».

على الرغم من أن المحللين يتوقعون ارتفاع الطلب هذا العام، نتيجة النمو الاقتصادي المستمر في الصين، إلا أنه من المتوقع أن تكون الوتيرة أبطأ من النمو الذي زاد عن مليوني برميل يومياً خلال 2023، مع وصول انتعاش ما بعد وباء كورونا إلى نهايته.

تقع توقعات الناصر في المنتصف تقريباً بين توقعات «أوبك»، مجموعة الدول المنتجة للنفط التي تقودها الرياض، و«وكالة الطاقة الدولية» التي تمثل الدول المستهلكة. وهذه التوقعات تتماشى مع آراء التجار الرئيسيين مثل «فيتول غروب» (Vitol Group) و«غنفور غروب» (Gunvor Group).

استقرت أسعار النفط الخام بالقرب من 80 دولاراً للبرميل في لندن، حيث واصل الإنتاج القياسي في الولايات المتحدة ومناطق أخرى تلبية الطلب المتزايد، مما ساعد في موازنة المخاوف بشأن الصراع في الشرق الأوسط، وتخفيضات الإنتاج من قبل تحالف «أوبك+»، الذي تقوده السعودية.

أثارت «أرامكو» دهشة صناعة النفط الشهر الماضي، بعد أن أعلنت عدم المضي قدماً في خططها لتعزيز الطاقة الإنتاجية بنحو 8% إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول 2027.

أول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العراق

الطاقة

تتواصل الجهود لإنجاز أول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العراق، الذي من شأنه وضع البلاد على طريق التحول إلى الطاقة النظيفة، وخفض انبعاثات الكربون.

وفي هذا الإطار، أشار وزير النفط حيان عبدالغني، خلال افتتاحه معرض ومؤتمر طاقة العراق التاسع المقام في معرض بغداد الدولي، اليوم الإثنين 12 فبراير/شباط (2024)، إلى البدء بخطوات إنشاء المشروع.

وحسب منصة الطاقة المتخصصة، فإن هذا هو أول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر يُعلنه العراق، إذ أكد الوزير أن بدء خطوات تأسيس هذا المشروع يتزامن مع إعداد مسودة قانون الطاقة المتجددة وإرسالها إلى مجلس النواب.

استعدادات تشريعية للطاقة

يقول وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، إن بلاده أعدّت مسودة قانون الطاقة المتجددة، التي تهدف إلى تأسيس هيكلية إدارية لهذا الملف الحيوي، وإصدار التشريعات اللازمة لتسريع العمل، إذ عُرض في المجلس الوزاري للطاقة، وأُرسل إلى مجلس النواب لإقراره.

ولفت عبدالغني إلى أن الوزارة بدأت، في الوقت نفسه، خطوات إنشاء أول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العراق، وذلك لصالح شركة مصافي الجنوب، وفق ما جاء في بيان نشرته وزارة النفط.

ومن المقرر أن تبلغ السعة الإنتاجية لأول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العراق نحو 800 طن سنويًا، جنبًا إلى جنب مع إنشاء محطة طاقة شمسية، تبلغ سعتها الإنتاجية نحو 130 ميغاواط، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأوضح الوزير، في كلمته خلال انطلاق فعاليات المؤتمر، أن الحكومة العراقية، رغم عمرها القصير، قد حققت العديد من الإنجازات، المتمثلة في استثمارات النفط والغاز، بداية من تفعيل جولات التراخيص الخامسة ضمن جولات التراخيص النفطية، التي كانت متوقفة قبل تشكيل الحكومة.

وأشار حيان عبدالغني إلى أن الحكومة عملت على أولوية توقيع وتفعيل تلك العقود، لأهميتها في استثمار الغاز واستعماله لتوليد الكهرباء، من خلال خطة لوقف حرق الغاز في الحقول النفطية المختلفة، بجانب توقيع عقود واتفاقيات بهذا المجال، والتركيز على استعمال طاقة نظيفة ومتجددة، واتّباع أفضل الممارسات المعمول بها في الصناعة النفطية والعالمية.

وتتواكب جهود إنشاء أول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العراق مع مشروعين محتملين لإنتاج الهيدروجين الأزرق، من المقرر أن تنفّذهما شركة توتال إنرجي الفرنسية (TotalEnergies)، وفق التقرير السنوي لمنظمة أوابك، الذي أعدّه خبير الغاز والهيدروجين المهندس وائل حامد عبدالمعطي.

مشروعات الطاقة في العراق

قال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، إن حكومة بلاده ركّزت على تطوير منظومة الكهرباء للوصول إلى الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى البحث عن مصادر متجددة في تفعيل الطاقة الكهربائية، في حين ضاعفت وزارته إنتاج النفط إلى أكثر من 4.7 مليون برميل يوميًا.

ولفت إلى اعتماد البلاد على الوقود الانتقالي، بصفته ركيزة من ركائز التحول، إذ أطلقت مشروعات مكملة للجولة الخامسة، لمشروعات الجولة السادسة، وهي في أغلبها حقول غازية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأوضح حيان عبدالغني أن العراق على أبواب مرحلة مهمة، يحتاج فيها إلى تأسيس إستراتيجية متكاملة لخفض الانبعاثات، ليكون التحول مصدرًا لإنعاش الاقتصاد، على أن تأخذ الإستراتيجية في الحسبان كل العناصر من وقود وكهرباء ونقل أخضر وانبعاثات، وكذلك الهيدروجين.

الهيدروجين الأخضر في العراق

شهد يوم 1 سبتمبر/أيلول 2022 افتتاح أول وحدة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العراق، جاءت في إطار جهود بغداد لتبنّي الطاقة النظيفة، لا سيما مع توجّه العالم حاليًا إلى هذا الوقود الأخضر، بصفته وقودًا مستقبليًا.

وكان مستشار وزارة النفط لشؤون الطاقة عبدالباقي خلف، قد أوضح أن الوحدة -التي افتُتِحَت في مركز البحث والتطوير النفطي للأغراض البحثية- تعدّ خطوة أولى للانضمام إلى البرنامج العالمي للتحول إلى الطاقة النظيفة، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وتأتي الوحدة -التي يركّز مجال عملها على الأعمال البحثية- مقدمةً لأول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العراق، إذ تأسست ضمن تعهدات بغداد بخفض الانبعاثات الغازية والملوثات وحماية البيئة والمناخ، والتحول إلى الطاقة المتجددة، التزامًا باتفاق باريس للمناخ.

يشار إلى أن القدرة الإنتاجية للوحدة تبلغ 12 مترًا مكعبًا/ساعة، أي ما يكفي لملء أسطوانتين في الساعة من غاز الهيدروجين، وبدرجة نقاء عالية تبلغ 99.5%، ما يكفي لسدّ حاجة الأقسام البحثية لتشغيل الوحدات الريادية والأجهزة والمعدّات التي تعمل بالغاز.

شكراً